



بيان وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

الوزير المستشار

منذر منذر

امام

الاجتماع الوزاري للمنتدى السياسي رفيع المستوى

حول التنمية المستدامة

السيد الرئيس،

ينضم وفد بلادي الى البيان الذي القاه السيد المندوب الدائم لمملكة تايلاند نيابة عن مجموعة ال 77 والصين ،

شهدت منظمنا في شهر ايلول الماضي، إنجازاً تاريخياً تمثل باعتماد وثيقة خطة 2030 للتنمية المستدامة ، التي أكدنا جميعنا فيها التزامنا الجماعي بتنفيذ مضمونها بهدف القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها وتضمن المساواة والحق في التنمية للجميع، وعدم تخلف احد عن الركب .

السيد الرئيس:

تفرد منطقتنا منذ سنوات وحتى اليوم، بمواجهة تحديات غير مسبقة تتسبب في نزيف بشري واقتصادي واجتماعي وبيئي هائل، وتدهور في مؤشرات التنمية، خاصة بلادي سورية، التي تتعرض لإرهاب وتطرف ممنهجين على يد "داعش وجبهة النصرة" وغيرها من المجموعات الإرهابية التي تتعاون معها وتنسق عملياتها سوياً ضد سلامة السوريين وأمنهم وضد مؤسسات بلادهم وبنائها التحتية ومواردها الطبيعية بدعم من بعض الدول العربية والاقليمية والدولية.

السيد الرئيس

إن تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، وفي مقدمتها هدف الايتخلف احد عن الركب لن يكون ممكناً في ظل استمرار بعض الدول بسياسة فرض تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب ضد بلادي وبعض الدول الاخرى كأداة ضغط سياسي على حكوماتها وشعوبها، وهي تدابير مستمرة إلى يومنا هذا ضد بلادي سورية رغم النداءات والمطالبات الدولية المتكررة بضرورة إنهاؤها فوراً نظراً لتأثيرها الكارثي على الاقتصاد السوري وعلى معيشة السوريين وتسببها بهجرة الآلاف منهم لوطنهم، بالإضافة لتأثيرها على أعمال خطط الاستجابة الإغاثية والإنسانية في سورية.

السيد الرئيس،

ينعقد المنتدى السياسي رفيع المستوى اليوم تحت عنوان " الا يتخلف احد عن الركب"، وهذا العنوان النبيل يحتم علينا جميعا ان نحترم التزامنا بهذا الهدف وان نعمل على تنفيذه لكي لا يتخلف احد عن الركب بعيدا عن الانتقائية ، والتميز ، وازدواجية المعايير وبحيث لا يبقى فيه هذا الهدف السامي حبرا على ورق ، ولكي نتمكن من مواجهة العقبات الرئيسية الماثلة حالياً على المستوى الدولي والتي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، ومثالها :

- الاحتلال الأجنبي والاستعمار اللذين يقوضان كل جهود التنمية المستدامة للشعوب الرازحة تحت وطأتهما .

- تجاهل الدول المتقدمة لالتزاماتها التاريخية حيال الدول النامية.

- التدخل في الشؤون الداخلية للدول وغزوها واحتلالها.

- استمرار بعض الدول النافذة في فرض تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب ضد اقتصادات الدول المستهدفة.

- انتشار الإرهاب وثقافة التطرف والتميز وإلغاء الآخر على المستوى الدولي.

- التمييز ضد اللاجئين والمهاجرين وعدم كفالة حقوقهم.

- تعمد تهميش بعض الدول والحيلولة دون انخراطها الفاعل والمؤثر في الشأن الإنمائي الدولي.

السيد الرئيس ،

إن تحقيق هدف تمتع الجميع بالتنمية وضمنان ألا يتخلف أحد عن الركب، يتطلب من المنتدى السياسي العمل وفق مبادئ أهمها:

- 1- العمل في إطار ميثاق منظمة الأمم المتحدة، وضمن احترام سيادة الدول الأعضاء واحترام ثقافتها وأولوياتها الوطنية، بما في ذلك أولوياتها التنموية.
- 2- تعزيز الفهم الدولي بضرورة بلورة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة CBDR لكونه يمثل مفتاح حل التحديات الإنمائية الدولية، كما نوه بضرورة استعراض المنتدى بشكل دوري لمدى التزام الدول المتقدمة بالتزاماتها الدولية في تنفيذ تعهداتها بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمي للدول النامية، من عدمه.
- 3- الابتعاد عن تسييس المسائل الإنمائية واستخدامها أداة للضغط السياسي والاقتصادي على دول معينة.
- 4- إيلاء أهمية خاصة للدول التي تواجه إرهاباً، والشعوب الراححة تحت الاحتلال الاجنبي، وتلك التي تواجه عدواناً خارجياً، أو تلك التي تعاني من الآثار السلبية للتدابير الاقتصادية والمالية والتجارية القسرية أحادية الجانب، وتلك التي تعاني من آثار الكوارث الطبيعية، نظراً للظروف الاستثنائية التي تعيشها تلك الشعوب.
- 5- التأكيد على العلاقة المحورية بين تحقيق التنمية للشعوب مع الالتزام الدولي بالتوقف عن الرفع الفوريين للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرض من قبل دول ضد شعوب دول أخرى.

شكرا السيد الرئيس